



إشارتنا: أ ت/٢٠١٨/٧١

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١١

السادة شركات التأمين الأعضاء المحترمين

تحية طيبة وبعد...

الموضوع: نشرة ارشادية (رقم ٣) صادرة عن  
اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات

تنفيذاً لقرار السادة مجلس ادارة الاتحاد رقم ٢٦٨٦-٣/٢٠١٦ المتخذ في جلسته  
١٥/الرابع عشر في ٢٠١٦/٢/١١ حول اهمية تفعيل دور اللجان الفنية العاملة تحت اطار الاتحاد  
في تطوير قطاع التأمين من كافة النواحي الفنية المالية والتسويقية من خلال قيام اللجان بمتابعة  
آخر المستجدات المحلية والدولية المتعلقة بأعمال التأمين في كافة فروعها ومنها فرع تأمين  
السيارات.

يسرنا أن نرفق طياً النشرة رقم (٣) الصادرة عن اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات  
بغنوان (انتشار ظاهرة استخدام المركبات الخصوصية للنقل العام لقاء اجر وذلك باستخدام  
التطبيقات الذكية).

أملين الاستفادة من المعلومات الواردة في هذه النشرة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،

ماهر الحسين

مدير الاتحاد

\*المرفقات: نشرة توعوية بعنوان (انتشار ظاهرة استخدام المركبات الخصوصية للنقل العام لقاء اجر وذلك باستخدام التطبيقات الذكية).

\*نسخة: - سعادة الاستاذ عماد الحجة المحترم- عضو مجلس ادارة الاتحاد - منسق اعمال لجنة تأمين السيارات.  
- السادة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات المحترمين.  
- الدوائر المعنية في الاتحاد.



الاتحاد الأردني لشركات التأمين

### النشرة الارشادية رقم (٣)

#### الصادرة عن اللجنة التنفيذية للجنة تأمين المركبات في الاتحاد الأردني لشركات التأمين

لوحظ في الآونة الأخيرة انتشار ظاهرة استخدام المركبات الخصوصية للنقل العام لقاء أجر وذلك باستخدام التطبيقات الذكية، دون إدراك مالكي وسائقي هذه المركبات للمسؤوليات التي سوف تتطلبهم في حال تسببت هذه المركبات بحوادث أدت إلى أضرار مادية أو جسمية أو حالات وفاة لا قدر الله.

واجبنا نحن قطاع تأمين وبالأخص مكتتبي تأمين المركبات سواءً التأمين الإلزامي أو الشامل ان ننبه مالكي وسائقي المركبات الخصوصية من خطورة ذلك حيث أن :-

١- في حال حصول حادث للمركبة أدى إلى إحداث أضرار مادية أو جسمية أو حالات وفاة وثبت أن المركبة الخصوصية كانت تعمل لنقل الأشخاص لقاء أجر فإنه وحسب حالة الرجوع المنصوص عليها بموجب نظام التأمين الإلزامي للمركبات رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠، يجوز لشركة التأمين الرجوع على المؤمن له وسائق المركبة المتسببة بالحادث لإسترداد ما دفعته من تعويض إلى المتضرر بسبب استعمال المركبة في غير الأغراض المرخصة لأجلها وفق أحكام التشريعات النافذة .  
وعليه، فإن جميع التكاليف والتعويضات التي قامت شركة التأمين بدفعها للمتضررين في حال تحقق هذه الحالة ستصبح حقا مترصداً لشركة التأمين في ذمة كل من مالك وسائق مثل هذه المركبات .

٢- في حال كان نوع التأمين هو تأمين شامل لهذه المركبة ، فإنه بالإضافة إلى ما ورد بالنقطة السابقة، سيخسر المؤمن له حقه في التغطية التأمينية الخاصة بجسم مركبته وذلك حسب استثناءات التغطيات التأمينية الواردة في عقد التأمين الشامل.

- نأمل من شركات التأمين التي تقوم باكتتاب تأمين المركبات أن تقوم بتوضيح هذا الاستثناء في مكان واضح وبارز في وثائقها بالإضافة إلى إيجاد طريقة تنبه وتوعى مالكي المركبات الخصوصية من خطورة ذلك .